

ليبيا ملف أمني وسياسي واقتصادي لمصر



تلوح في الأفق فرصة جيدة مع انتخاب قيادة جديدة في ليبيا، وبصرف النظر عن مدى التوافق السياسي، فقد صوّحت القاهرة رؤيتها واستقبلتها بصورة إيجابية، انعكست في فحوى الاتصال الهاتفي الذي أجراه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، الأربعاء، مع كل من محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي، وعبدالحاميد الدبيبة رئيس الحكومة.

اعتبر السيسي اختيار القيادة الجديدة "بداية عهد تعمل فيه كافة مؤسسات الدولة الليبية بانسجام وبشكل موحد، يُعطي المصلحة الوطنية وينهي الانقسام الذي كان أحد معوقات المرحلة الماضية، وعانت منه ليبيا وشعبها ودول الجوار"، مؤكداً على "مواصلة تقديم الدعم والمساندة على الإصعدة الاقتصادية والأمنية والعسكرية".

يستكمل هذا التوجه التغيير الحاصل في الرؤية المصرية، والتي لم تعد تنقيد بحصر نظرتها في منطقة الشرق الليبي، وتنظيفه من القوى المتطرفة كضمان للاستقرار. فقد أثبتت التجربة أن استهداف الأمن المصري لا يأتي من الشرق فقط في ظل الحدود الممتدة بين البلدين على نحو 1200 كيلومتر. تبرزت عناصر إرهابية من الغرب والجنوب أيضاً، ولم تعد الضربات الخاطفة على بؤر تضم متشددين في الشرق ذات جدوى كبيرة لمصر، لأن هروبها إلى مناطق أخرى بعيدة لا يعني استبعاد عودتها أو تهديد مصالح مصر في ليبيا عموماً.

وانقلب الموقف خلف الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر إلى أزمة في بعض الأوقات، لأن خصوم مصر استغلوا ذلك وشككوا في حرصها على التوصل إلى تسوية سياسية عادلة، بل وضعت أحيانا في سلة من تريد حكماً عسكرياً في ليبيا. ربما تظرب القيادة المصرية لنموذج الحكم العسكري، لأنه أكثر انضباطاً وحماية لوحدة الدول العربية، وفي حالة ليبيا الممرقة بين قوى عديدة لن تستطيع جهة التصدي للمليشيات والمرتبطة والحفاظ على تماسك الدولة أكثر منهم، بسبب الدور المهم للجيش في المنظومة الليبية الوطنية.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تمثل ليبيا أهمية استراتيجية كبيرة لمصر، فهي الأكثر ارتباطاً اجتماعياً دون دول الجوار الأخرى، بما يتجاوز أحكام الجغرافيا السياسية التقليدية ولم تهمل أزمته منذ اندلاعها، لكنها تعاملت معها بحساسية مفرطة كتبت تحركاتها أحياناً، وفرضت عليها حسابات جعلتها تتعامل معها من منظور حماية الأمن القومي المباشر من خلال التركيز على التطورات والتفاعلات في منطقة شرق ليبيا القريبة من حدودها.



تجربة السنوات الخمس التي رأس فيها فايز السراج حكومة الوفاق أفصت إلى دروس كثيرة لمصر، أبرزها أن ليبيا ملف تتوافر فيه كل المكونات التي لا تصلح معه السياسات الخاطفة والنظرة الضيقة

انتبهت تركيا إلى هذه المعادلة ووظفتها بنجاح في تكريس وجودها في العاصمة طرابلس ومنطقة غرب ليبيا، وهو أكبر تحدٍّ تواجهه مصر الآن في أزمة زاد فيها عدد اللاعنين بصورة كبيرة، وعليها التوفيق بين تناقضات الداخل وتشابكات الأطراف الخارجية، خاصة أن تركيا لا تزال الرقم الصعب، فقد جاءت لتبقي زماً طويلاً في ليبيا وتستعيد أمجاداً، ما يؤثر على مصالح مصر الأمنية والسياسية والاقتصادية. بدأت القاهرة تضيق بوصولها على الأرض في ليبيا مؤخراً، وتتسع مروحتها السياسية لتستوعب جميع القوى من الشرق ومن الغرب والجنوب، وتفتح على جهات محسوبة على التيار الإسلامي، اعتبرتها سابقاً من المحرمات، بحكم علاقته الوليدة بقوى متطرفة وإرهابية سببت إزعاجاً لمصر.

لم تعد القاهرة تملك ترف الانتظار للفعل التركي ثم تتعقبه، عليها أن تملك بزمام المبادرة وتعيد ترتيب أوراقها، بعد أن بدأت في زيادة وتيرة الانفتاح على قوى سياسية وقبلية من مناطق مختلفة، وانخرطت في خطوات كثيرة قامت بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، خاصة اللجان الفنية والعسكرية والاقتصادية والدستورية.

تمثل اللجان الثلاث قاعدة رئيسية لعمل اللجنة السياسية التي شغلت اهتمام قوى كثيرة، وكانت مصر ممثلة في جميع مراحلها، لكن درجة تأثيرها بدت أقل من المتوقع، بحكم التشابك الذي يتناوب عمل اللجنة وكثافة الصراعات التي تحيط بها، لذلك ركزت على الأمور الفنية ومن مهمتها ترسيم خارطة طريق سياسية للمستقبل.

المرحلة الانتقالية، إلى حين إجراء انتخابات في 24 ديسمبر المقبل، حتى تصل ليبيا إلى وضع دائم ومستقر قبل أن تزداد الأمور انفلتاً.

مهما كانت نوايا المنفي والدبيبة للعبور من النفق المظلم، من الضروري أن تكون مصر أكثر جاهزية لمجابهة التحديات، وقادرة على مناطقة تركيا والحد من نفوذها المتنامي في غرب ليبيا الذي ينتعش مع الفوضى، لذلك لن تترك الشرق أو يبارح عينها عمقه البحري والبري الغني بالنفط والغاز، ما يقلل من فرص حصول مصر على جزء معتبر من مكوّن إعادة الإعمار.

تبدأ معركة مصر الحقيقية من التفاهم مع القيادة الليبية على العودة إلى توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية كضمانتين لتوفير درجة من الأمن النظامي في البلاد، وصولاً إلى حل أزمة الميليشيات المسلحة والمرتبطة بالعصابات المسلحة، والتي تمثل ركيزة لإجراء انتخابات في أجواء آمنة، وتسهل عملية الالتزام بالتناح.

جاء ذلك في وقت أثبت فيه آخرون قدرتهم على تغيير الدفة لصالحهم، لأن مصر ظل يراودها أن ليبيا مستتق يصعب الخروج منه إذا دخلته عسكرياً، واكتفت بدبلوماسية التلويح بالتدخل ورسمت الخط الأحمر في سرت والجفرة العام الماضي، والذي لم يتم اختراقه وكشف عن عدم استبعاد الحل العسكري تماماً، لكنه سهل مهمة تركيا لزيادة نفوذها في غرب ليبيا، وكزس فكرة أن مصر تكتفي بحماية مصالحها في الشرق.

رغم أهمية الخط الأحمر وما أكدته الرئيس السيسي من صرامة، ثم عدم خرقه من جهة تركيا وقوات حكومة الخطوة حوت في فحواها عدم تكرار القاهرة بالغرب، وهي إشارة عزفت عليها مبكراً أنقرة، واستثمرت فيها سياسياً وأمنياً واقتصادياً، وتحولت إلى صاحبة يد طولى في طرابلس.

تحتاج مصر إلى رؤية واسعة للتعامل مع الأوضاع الراهنة، وتعاون كبير مع الطبقة السياسية التي تدير

أفضت تجربة السنوات الخمس الماضية التي رأس فيها فايز السراج حكومة الوفاق الوطني إلى دروس كثيرة لمصر، أبرزها أن ليبيا ملف تتوافر فيه كل المكونات التي لا تصلح معه السياسات الخاطفة والنظرة الضيقة والتوجهات القائمة على ردود الفعل.

أكد تعامل مصر أنها دولة حاضرة في جميع مراحل الأزمة وملزمة بتفصيلها، وعلى علاقة بالقوى الإقليمية والدولية المنخرطة فيها، لكنها اقتنعت إلى رؤية استراتيجية شاملة تمكنها من تبني تصرفات تعزز أهمية ليبيا كدولة عربية وأفريقية وجوار مباشر، فكل ما يحدث فيها من تقلبات وصراعات له ارتدادات خطيرة على مصر.

انغمست الأدوات المتعددة التي استخدمتها القاهرة في دروب ودهاليز وتفصيل دقيقة، ولم تمكنها المبادرات التي طرحتها من توجيه الأزمة لطريق بريحتها، وبدت للبعث كانها مرتاحة لمسألة إثبات الوجود وتجنب الخسائر أكثر من الحصول على نفوذ.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبالي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk
www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تونس: اقتصاد يحتضر ودبلوماسية تائهة

2020، يبلغ 91.7 مليار دينار (33.34 مليار دولار)، فيما ارتفعت خدمة الديون العمومية بنسبة 15 في المئة لتبلغ قيمتها 10.6 مليار دينار (3.85 مليار دولار).

المواجهة بين الرئاسات الثلاث في تونس وما خلفته من زواج سياسية عكست في رسائل متواترة، هي مناورة واضحة لإشغال الرأي العام برهانات خاطئة وإبعاده عن جوهر الأزمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية

والأخطر في هذا التقرير، أن الحسابات والموازن لا تأخذ بعين الاعتبار النتائج والتداعيات، ذلك أن الجزء الأكبر من ديون تونس الخارجية قد خصص لتمويل ميزانية الدولة، وذلك بقيمة 3.7 مليار دينار (1.34 مليار دولار) بينما لم تحظ المشاريع العمومية سوى بنحو 800 مليون دينار (290.9 مليون دولار).

وكان يمكن إيجاد مبررات لهذه الصورة التي تعكس مشهداً يتدرج

المحلي، وأن عجز الميزانية العامة للدولة المتوقع خلال العام 2020 يناهز 11.5 في المئة من ذات الناتج، لافتة إلى أن وكالة "فيتش رايينغ" الأميركية تعتبر أن ضغوط القروض على تونس كبيرة وكبيرة جداً، وأن البلاد أصبحت مرتبطة بصفة خطيرة بالديون الخارجية.

وفي الرابع من الشهر الجاري، أظهر تقرير رسمي صادر عن وزارة المالية التونسية، حول "نتائج تنفيذ الميزانية العامة للدولة التونسية للعام 2020"، تفاقم عجز الميزانية بنسبة 91 في المئة في نهاية شهر نوفمبر الماضي، حيث بلغ هذا العجز خلال الفترة المذكورة 7.1 مليار دينار (2.58 مليار دولار) مقابل 3.7 مليار دينار (1.34 مليار دولار) خلال الفترة نفسها من العام 2019.

وأرجع التقرير هذا التفاقم إلى تراجع الموارد الذاتية للدولة بنسبة 6.7 في المئة مقابل ارتفاع إجمالي النفقات بنحو 6 في المئة، الأمر الذي تسبب في تطور موارد الاقتراض بنسبة 44 في المئة ليلبلغ حجمها 13.6 مليار دينار (4.94 مليار دولار) في نهاية شهر نوفمبر من العام 2019.

ووفقاً لهذا التقرير، فإن أصل المديونية العمومية تطور بنسبة 9 في المئة في نهاية شهر نوفمبر

ولا إلى توضيح لحواشيها المتلاصقة ونتائج دعاياتها الجانبية، باعتبار أن المعطيات الدالة على ذلك كثيرة وواضحة في جزئياتها وتفصيلها كما في عناوينها، والبيانات التي تزدهم بالأكشورات والأرقام تحمل ما يكفي من الأدلة والقرائن التي تظهر أن الاقتصاد التونسي دخل بالفعل في مرحلة الانحسار.

ولسنا هنا في وارد إجراء جردة حساب للواقع الاقتصادي التونسي، لكن ذلك لا يمنع من التوقف عند بعض المعطيات والأرقام الرسمية الحثينة والحديثة التي جاءت الوقائع على الأرض لتجزم بصحة الاستنتاج المذكور، المتعلق باحتضار اقتصاد البلاد، ولتؤكد أن الأزمة لا ترتبط بمعاييرها السياسية فقط وإنما أيضاً بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

وفي التفاصيل الملحة بهذه المعطيات، أصدرت مؤسسة "إي إيتش أس ماركت" المتخصصة في التحليل الاقتصادي وإنجاز تقارير دورية حول أسواق المال في العالم، تقريراً الإثنين الماضي خصصت قسماً منه حول تونس، ذكرت فيه أن المؤشرات المتعلقة بمديونية تونس تؤكد أنها تحولت إلى مديونية غير مستدامة وغير قابلة للتحمل.

وأوضحت أن حجم المديونية العمومية للبلاد التونسية وصلت نسبتها إلى 90 في المئة من إجمالي الناتج

الجمعي قاسمي
صحافي تونسي

يشهد الحراك السياسي في تونس نزعة واضحة نحو البحث عن مخرج للأزمة الناتجة عن عقدة "أداء اليمين الدستورية" وما تلاها من تصعيد متدرج على صلة بها، أدخل البلاد في دائرة المظهور التي تهدد لصدام بين مؤسسات الدولة التي استطاعت على مدى العقود الماضية رسم قواعد عمل مكنتها من تجنب العواصف السياسية في أصعب الظروف.

وتكشف التطورات المتلاحقة المحيطة بهذه الأزمة أن التصعيد في المواقف خطأ ولباسف الشديد خطوات متقدمة داخل المنطقة المحرمة في العلاقات التي تحكم تلك المؤسسات، مخلفاً بذلك ندوباً بخلوط متفرقة مست ركانز الدولة التي تبدأ بالمف الاقتصادي، ولا تنتهي عند الملف الدبلوماسي الذي تاه بين ثنائيا هذه المواجهة والتفاصيل الملحة بها.

وقد لا نبالغ حين نقول إن هذه المواجهة بين الرئاسات الثلاث في تونس، وما خلفته إلى غاية الآن من زواج سياسية عكست في رسائل متواترة، مناورة واضحة لإشغال الرأي العام برهانات خاطئة وعناوين خادعة، لإبعاده عن جوهر الأزمة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية التي اقتربت كثيراً من حافة الهاوية في سابقة خطيرة تُنذر بانعطاف مفتوحة على نتائج كارثية.

وتشابكت عناصر هذه المناورة بحيث لم يعد البناء على أجواء التفاؤل التي تتسرب بين الحين والآخر من خلف الاتصالات والمشاورات بقرق تسوية هذه الأزمة، مُمكناً أو يصلح للدفع بصورة جديدة مُغايرة لواقع الحال الذي لا تترك مؤشرات المجال للنك بحجم المازق الاقتصادي الذي يتمثل على وقع ضجيج الأزمة السياسية وهزازاتها العنيفة.

ولا تحتاج هذه الصورة التي تبدو قاتمة إلى شرح لعناصرها،

